



Distr.
GENERAL

A/41/185
5 March 1986
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البنود ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٦٥
و ٦٨ و ٧١ و ٨٢ من القائمة الأولى*

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٠ بشأن الوقف الغوري
لتجارب الأسلحة النووية وحظر هذه التجارب

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير
الشامل وشبكات جديدة من هذه الأسلحة

تخفيض الميزانيات العسكرية

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي

. A/41/50

*

.../...

ز٠٠١٨ 86-06388

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

أتشرف بأن أبعث اليكم بالجزء المعنون "الأهداف والاتجاهات الأساسية
لاستراتيجية الحزب في مجال السياسة الخارجية" من التقرير السياسي للجنة المركزية
للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي قدمه م. م. س.
غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الى المؤتمر السابع والعشرين للحزب
في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

وأرجو تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار
البنود ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٧١ و ٨٣ من القائمة الاولى .

ف. م. س. سافرنتشوك
الممثل الدائم بالنيابة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الامم المتحدة
السفير المفوض فوق العادة

.../...

مرفق

الاهداف والاتجاهات الاساسية لاستراتيجية الحزب
في مجال السياسة الخارجية

ان المهام التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تحدد ايضا الاستراتيجية الدولية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . وهدفها الرئيسي واضح كل الوضوح وهو : أن تكفل للشعب السوفياتي امكانية العمل في ظروف يسودها دوما السلم والحرية . وهذا ، في جوهره ، هو المطلب الرئيسي لبرنامج الحزب في مجال سياستنا الخارجية . وتحقيق هذا الهدف في ظل الحالة الراهنة يعني في المقام الاول ، انهاء الاستعدادات المادية للحرب النووية .

وبعد أن قام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بتقييم الحالة الراهنة من كافة جوانبها ، وضع برنامجا متكاملا للقضاء على أملحة التدمير الشامل قضاء تاما قبل نهاية هذا القرن ، وهو برنامج تاريخي في أبعاده ومغزاه . وسوف يفتح تحقيقه أمام البشرية باب عهد جديد تماما من التنمية ويمنحها الفرصة لكي تركز كل جهودها على العمل البناء .

وكما تعلمون ، فاننا لم نقتصر في توجيه اقتراحاتنا على القنوات الدبلوماسية التقليدية فحسب ، بل وجهناها أيضا بصورة مباشرة الى الرأي العام العالمي ، وإلى شعوب العالم . لقد آن الاوان لكي نتفهم حقائق عصرنا الاليمة تفهمنا تاما : ان الأسلحة النووية تحمل في طياتها اعمارا يمكن أن يعصف الجنس البشري من وجه الأرض . والرسالة التي وجهناها تؤكد أيضا الطبيعة اللينينية الصريحة والامينة لاستراتيجية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في مجال السياسة الخارجية .

ان الاشتراكية ترفض الحرب ، رفضا غير مشروط ، كوسيلة لتسوية التناقضات السياسية والاقتصادية والخلافات العقائدية بذن الدول . ان مثلنا الاعلى هو عالم خال من الأسلحة والعنف ، عالم يمكن فيه لكل شعب أن يختار بحرية ، طريقه الى التنمية وطريقته في الحياة . وهذا يعبر عن انسانية الايديولوجية الشيوعية وقيمها الاخلاقية . ولهذا فان الاتجاه الاساسي لانشطة الحزب على الصعيد الدولي سيظل في المستقبل أيضا يتمثل في مكافحة الخطر النووي ، وسباق التسلح والعمل على حفظ السلم العالمي وتعزيزه .

وليس هناك بديل لهذه السياسة . ويصدق هذا خلال فترات التوتر في الشؤون الدولية أكثر من غيرها . ويمكنني أن أقول أن الحالة لم تكن ، في أي وقت من الأوقات خلال العقود المنصرمة منذ الحرب العالمية الثانية ، قابلة للانفجار وبالتالي معقدة وغير مؤاتية مثلما هي عليه في النصف الأول من الثمانينات . ان الجناح اليميني الذي تولى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ورفاق دربه الرئيسيين في منظمة حلف شمال الأطلسي ، قد تحولوا تحولا حادا من سياسة الانفراج الى سياسة القوة العسكرية ، وأخذوا ينتهجون مذاهب ترفض علاقات حسن الجوار والتعاون كمبادئ للتنمية العالمية ، وكفلسفة سياسية في ميدان العلاقات الدولية . وما برحت حكومة واشنطن تصم أذنيها عن نداءاتنا الداعية الى انهاء سباق التسلح وتحسين الحالة .

ولعل البعض يرى أن الأمر لا يستدعي نبش الماضي ، وخصوصا في هذا الوقت الذي أخذت تظهر فيه بوادر تغير الى الاحسن في العلاقات السوفياتية - الأمريكية وبدأت تظهر فيه من جديد اتجاهات واقعية في أعمال ومواقف القيادات في بعض دول منظمة حلف شمال الأطلسي . ولكننا نرى أن الأمر يستحق ذلك ، لان الجمود الشديد الذي خيم على المناخ الدولي خلال النصف الأول من الثمانينات يذكرنا مرة أخرى بأنه ما من شيء يحدث من تلقاء نفسه : وأنه يتعين النضال من أجل السلم نضالا دؤوبا وجادا . بل ان علينا أن نبحث ونوجد ونستغل أي فرمة مهما صغرت حتى نوقف الاتجاه نحو تصعيد خطر الحرب - قبل ان يغلت الزمام وادراكا من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي لهذا الأمر ، قامت مرة أخرى في اجتماعها العام المعقود في نيسان/ابريل بتحليل طبيعة الخطر النووي وابعاده وحددت الخطوات العملية التي يمكن ان تؤدي الى تحسين الحالة . ولقد استرشدنا في ذلك بالاعتبارات الاساسية التالية .

أولا - ان طبيعة الاسلحة في الوقت الراهن تقضي على الامل لدى أية دولة فسي أن توفر لنفسها الحماية باستخدام الاساليب العسكرية والتقنية وحدها ، مثل تعزيز الوسائل الدفاعية مهما بلغت من قوة . وقد أصبحت مسألة تحقيق الامن تطرح بشكل متزايد ، على انها مشكلة سياسية ، لا يمكن حلها الا بالاساليب السياسية . والتقدم على طريق نزع السلاح يتطلب ، في المقام الأول ، وجود الارادة اللازمة . ولا يمكن الاستمرار الى الأبد في بناء الامن على أساس الخوف من الانتقام ، وبعبارة أخرى ، على نظريات "الاحتواء" و "الردع" . ان هذه النظريات ، الى جانب ما تنطوي عليه من خطر ولا اخلاقية بادخالها العالم في حالة يصبح فيها رهينة للأسلحة النووية ، تشجع على الدخول في سباق تسلح قد يمل ، عاجلا أو آجلا ، الى مرحلة لا يمكن السيطرة عليه فيها .

ثانيا - في سياق العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، لا يمكن للأمن الا أن يكون متبادلا ، أما اذا نظرنا الى العلاقات الدولية في مجملها ، فانه لا يمكن للأمن الا أن يكون شاملا للعالم . وليس من صداد الرأي أن يهتم كل طرف بنفسه فقط ، خاصة اذا كان هذا يتم على حساب الطرف الاخر . ومن الاهمية بمكان أن يشعر الجميع بنفس القدر من الامان ، لان المخاوف وبواعث القلق التي يتسم بها العصر النووي تولّد شعورا بعدم الطمأنينة سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاجراءات المحددة . وقد أصبح من المهم للغاية مراعاة الاهمية الحاسمة لعامل الزمن . إذ أن ظهور أنظمة جديدة من أسلحة التدمير الشامل يؤدي باطراد الى تقصير الوقت وتقليل امكانيات اتخاذ قرارات ماسية بشأن مسائل الحرب والسلم في حالات الازمات .

ثالثا - ان المؤسسة العسكرية - الصناعية بالولايات المتحدة هي القوة المحركة للنزعة العسكرية ، ولا يوجد اتجاه حتى الآن نحو الإبطاء . وبالطبع ينبغي أن يؤخذ هذا في الاعتبار . ولكننا ندرك تماما أن مصالح وأهداف المؤسسة العسكرية - الصناعية ليست هي مصالح وأهداف الشعب الامريكي ، أو المصالح الوطنية الحقيقية لهذا البلد العظيم .

وبالطبع فان العالم أكبر بكثير من الولايات المتحدة الامريكية وقواعد الاحتلال التي أنشأتها على الاراضي الاجنبية ؛ وفي مجال السياسة العالمية ، لا ينبغي أن تكون العلاقات محصورة على بلد واحد مهما كانت أهميته . لان هذا ، كما تبين تجاربنا ، لا يؤدي الا الى زيادة غطرسة الاقوياء . ولا حاجة بنا الى القول بأننا نعلق أهمية كبيرة على حالة وطابع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . فبلدانا بينهما عدد غير قليل من نقاط الالتقاء ، وهناك حاجة حقيقية للعيش معا في سلام ، والتعاون على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وعلى هذا الأساس فقط .

رابعا - ان العالم يعيش في عملية تغير سريع ، وليس بوسع أي طرف أن يحافظ على الوضع الراهن فيه بصفة دائمة . فالعالم مؤلف من عشرات البلدان ، ولكل من هذه البلدان مصالح مشروعة تماما . وأمام كل هذه البلدان دون استثناء واجب ذو أهمية أساسية وهو : أن تعمل ، دون تجاهل للخلافات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية فيما بينها ، على اتفاق علم وفن ممارسة ضبط النفس والحذر على المسرح الدولي ، والعيش بطريقة متمدينة ، وبعبارة أخرى ، العيش في ظل ظروف التعامل والتعاون الدوليين المطلوبين . ولكن يجب ، لتوسيع نطاق هذا التعاون ، أن يكون هناك نظام شامل للأمن

.../...

الاقتصادي الدولي من شأنه أن يضفي حماية متساوية على كل دولة ضد التمييز والجزاءات وسائر خصائص السياسة الامبريالية والاستعمارية الجديدة . ويمكن لهذا النظام ، بالإضافة الى نزع السلاح ، أن يصبح ركيزة يعتمد عليها الأمن الدولي بصفة عامة .

ومجمل القول أن العالم الحديث قد أصبح أصغر وأضعف من أن يحتمل الحروب وسياسة القوة . ولا يمكن انقاذه والابقاء عليه الا اذا تم التخلي ، نهائياً ودون رجعة ، عن أساليب التفكير والعمل التي تشكلت عبر القرون امتنادا الى مقبولية الحروب والصراعات المسلحة وجواز شنها .

وهذا يعني ادراك انه لم يعد ممكنا الفوز في سباق التسلح أو الانتصار في الحرب النووية . واستمرار هذا السباق على الأرض ، ناهيك عن امتداده الى الفضاء الخارجي ، سيزيد من معدل تكديس وتحسين الأسلحة النووية ، والذي هو أصلا مرتفع للغاية . وقد تتغير الحالة السائدة في العالم بحيث لا تعدو معتمدة على رجاحة عقل القادة السياسيين أو ارادتهم ، ويمكن أن تصبح أسيرة للتكنولوجيا وللمنطق العسكري التكنوقراطي . وبالتالي فإنه ليس الحرب النووية وحدها هي التي لا تحقق لأي طرف أية مكاسب سياسية ، بل الامتداد لها أيضا أي بعبارة أخرى سباق التسلح لاحتراز تفوق عسكري .

وعلاوة على ذلك ، فإن هذا يعني فهم أن المستوى الحالي لتوازن القدرات النووية لدى الجانبين المتعارضين أعلى من اللازم بكثير . وفي الوقت الحالي هذا يضمن لكل من الطرفين المساواة في درجة الخطر الذي يتهددهما ، ولكن مؤقتا . واستمرار سباق التسلح النووي لأبد وأن يزيد حتما من هذا الخطر المتساوي ، وقد يميل به الى نقطة لا يعود فيها حتى التكافؤ يمثل عنصرا من عناصر الردع العسكري - السياسي . وعلى ذلك ، فإن من المهم ، أولا وقبل كل شيء ، تخفيض مستوى المواجهة العسكرية تخفيفا كبيرا . وفي عصرنا هذا ، يمكن ضمان الأمن المتساوي حقا عن طريق التكافؤ الاستراتيجي ، لا على مستوى مفرط الارتفاع ، بل على أدنى مستوى ممكن ، لا تدخل فيه اطلاقا الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

وأخيرا ، يعني هذا ادراك أنه لا يوجد ، في الحالة الراهنة أي بديل للتعاون والتفاعل بين جميع الدول . ومن ثم ، فإن الظروف الموضوعية - وأؤكد الموضوعية - قد جعلت المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن أن تتقدم الا اذا اتخذت شكل المنافسة والتنافس السلميين وحدهما .

والتعايش السلمي ، بالنسبة لنا ، هو طريق سياسي ينوي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السير فيه دون رجعة . وسيواصل الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ضمانا للاستمرارية التي تتسم بها استراتيجيته في مجال السياسة الخارجية ، انتهاج سياسة دولية نشطة تستند الى حقائق العالم الذي يعيش فيه . وبالطبع فان مشكلة الامن الدولي لا يمكن حلها بمبادرة واحدة أو مبادرتين سلميتين مهما كانت درجة التركيز التي يتسمان بها . والنجاح لا يمكن أن يتحقق الا بالمثابرة والجهد المنهجي الدؤوب .

والاستمرارية في السياسة الخارجية لا تعني اطلاقا مجرد الاكتفاء بتكرار الاعمال السابقة خاصة عند التصدي للمشاكل المتراكمة . والمطلوب هو درجة عالية من الدقة في تقييم امكانيات الطرف ، وضبط النفس ، والاحساس العميق بالمسؤولية عند اتخاذ القرار . وهناك حاجة للصلابة في الدفاع عن المبادئ والمواقف ، والمرونة التكتيكية ، والاستعداد للتوصل الى حلول توفيقية تحوز رضا جميع الاطراف ، والاتجاه نحو الحوار والتفاهم المتبادل لا نحو المواجهة .

وكما تعلمون ، اتخذنا سلسلة من الخطوات من طرف واحد : فقد اوقفنا وزع الصواريخ المتوسطة المدى في اوروبا ، وخفضنا عددها ، ووقفنا جميع التجارب النووية . وجرت في موسكو وفي الخارج محادثات مع زعماء واعضاء حكومات بلدان كثيرة . وكانت اجتماعات القمة السوفياتية - الهندية ، والسوفياتية - الفرنسية ، والسوفياتية - الامريكية خطوات ضرورية ومفيدة .

وقد بذل الاتحاد السوفياتي جهودا نشطة لإعطاء زخم جديد للمفاوضات في جنيف وستكهولم ، وفيينا التي كان هدفها هو تقليص مباق التسلح ، وتعزيز الثقة بين الدول . والمفاوضات هي دائما مسألة حساسة ومعقدة . ومما له أهمية قصوى في هذا المقام التوصل الى توازن بين المصالح يكون مقبولا لكل الاطراف . أما تحويل أسلحة الدمار الشامل الى موضوع للمناورات السياسية فهو أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه غير اخلاقي ، كما يمكن وصفه من الناحية السياسية بأنه عمل يكشف عن عدم مسؤولية .

وأخيرا ، هناك بياننا المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير من هذه السنة . وبرنامجنا في مجمله ، يجمع في الأساس بين فلسفة تستهدف ايجاد عالم آمن في عصر الطاقة النووية والغضاء وبرنامج يتضمن اجراءات ملموسة . ويقترح الاتحاد السوفياتي تناول مشاكل نزع السلاح في مجموعها نظرا لترابطها من الناحية الامنية . واننسي

لا أتكلم عن روابط جامدة أو محاولات لـ "التنازل" في اتجاه بغية إقامة الحواجز فسي اتجاه آخر . ان ما أتكلم عنه هو خطة تتضمن اجراءات ملموسة تحدد مواعيد زمنية دقيقة لتنفيذها . وينوي الاتحاد السوفياتي العمل بمشاهدة على تحقيقها اذ يعتبرها الاتجاه الاساسي لسياستنا الخارجية في السنوات القادمة .

ان العقيدة العسكرية السوفياتية أيضا تتمشي تماما مع نص وروح المبادرات التي تقدمنا بها . فهي عقيدة دفاعية التوجه بصورة لا لبس فيها . وفي المجال العسكري ، ننوي مواصلة العمل بطريقة لا تعطي أحدا سببا ، ولو من باب التصور ، للخوف على أمنه . ولكننا بالقدر نفسه نريد نحن وحلفاؤنا أن نتخلص من الشعور بأننا مهددون .

لقد التزم الاتحاد السوفياتي بالألا يكون البادئ باستخدام الاسلحة النووية وسوف يحافظ على هذا الالتزام محافظة دقيقة . ولكنه ليس سرا أن هناك سيناريوهات معسدة لتوجيه ضربة نووية ضدنا . ولا يحق لنا أن نتجاهل هذا الامر . والاتحاد السوفياتي عدو لدود للحرب النووية مهما كان شكلها . وبلادنا تؤيد سحب أسلحة التدمير الشامل من دائرة الاستعمال وحصر القدرة العسكرية في حدود الكفاية المعقولة . ولكن طابع هذا الحد الاعلى ومستواه يظلان محدودين بسبب مواقف وأعمال الولايات المتحدة وشركائها فسي التكتل التحالفي . وفي ظل هذه الظروف نكرر القول مرة تلو الأخرى : بأن الاتحاد السوفياتي لا يطالب بمزيد من الامن ولكنه لن يقبل بأمن أقل .

وأود أن استرعي الانتباه الى مشكلة التحقق التي نعلق عليها أهمية خاصة . لقد أعلننا في عدة مناسبات ان الاتحاد السوفياتي يفتح أبوابه أمام التحقق ، واننا مهتمين به بقدر ما تهتم به أي جهة أخرى . ان التحقيق الشامل ، بأدق صوره ، قد يكون هو العنصر الرئيسي في عملية نزع السلاح . وجوهر المسألة ، في اعتقادنا ، هو انه لا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح بدون تحقق كما أن التحقق بدون نزع سلاح لا معنى له .

وهناك أيضا مسألة مبدئية أخرى . لقد أوضحنا موقفنا من مسألة "حرب النجوم" بأسهاب كاف . وقد جرت الولايات المتحدة بالفعل كثيرا من حلفائها الى هذا البرنامج . وهناك خطر أن تدخل الامور مرحلة اللاعودة . ومن الضروري قبل فوات الاوان ، ايجاد حل واقعي يضمن عدم انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ولا يمكن السماح باستخدام برنامج "حرب النجوم" كحافز لمواصلة سباق التسلح أو كمقابلة

تقف في طريق نزع السلام الواسع النطاق . ويمكن لاحراز تقدم ملموس نحو اجراء تخفيض كبير في القدرات النووية ان يساعد مساعدة كبيرة في تجاوز هذه العقبة . ولهذا السبب فان الاتحاد السوفياتي مستعد لان يخطو خطوة جبارة في ذلك الاتجاه ، بالتوصل الى حل منفصل لمسألة الصواريخ المتوسطة المدى في المنطقة الاوروبية ، دون ربطها ربطا مباشرا بالمشاكل المتصلة بالاملحة الاستراتيجية والغضاء الخارجي .

لقد من البرنامج السوفياتي وترا في قلوب الملايين من الناس ، ومافتتح الاهتمام به يزداد في اوساط الزعماء السياسيين والشخصيات العامة . وبات من الصعب في عصرنا هذا تجاهل هذا البرنامج . اما المحاولات الرامية الى اشارة الشكوك في التزام الاتحاد السوفياتي البناء بالتعجيل بحل مشكلة عصرنا الملحة وهي - مشكلة القضاء على الاسلحة النووية - ومعالجتها بطريقة عملية ، فقد اصبحت تبدو غير مقنعة شيئا فشيئا . ولا ينبغي ان يكون نزع السلاح النووي مجالا محتكرا للزعماء السياسيين . فالعالم كله مشغول اليوم بالتفكير في هذه المسألة ، لانها مسألة تتعلق بالحياة نفسها .

ولكن من الضروري أيضا ان يؤخذ في الاعتبار رد فعل مراكز القوى التي تمسك في ايديها بمفاتيح نجاح أو فشل مفاوضات نزع السلاح . وبالطبع ، فان الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة ، وبمصرة أدق مجموعاتها الاكثر اثنائية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية - الصناعية لها اهداف أخرى من الواضح انها تتعارض تعارضا تاما مع اهدافنا . فنزع السلاح يمثل بالنسبة لها خسارة في الارباح ومغامرة سياسية ، بينما يمثل بالنسبة لنا نعمة من جميع الجوانب ، اقتصاديا وسياسيا واخلاقيا .

اننا نعرف خصومنا الرئيسيين وقد تجمعت لدينا خبرة عميقة وواسعة في علاقاتنا ومحادثاتنا معهم . وتلقينا اول أمس رد الرئيس ريفان على بياننا الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير . وقد بدأ الجانب الامريكي يطرح ملاحظاته بتفصيل أكبر في محادثات جنيف . ونحن ، بالتأكيد ، سندرس عن كثب كل ما قاله الجانب الامريكي في هذه المسائل . لكنه بما ان الرد قد وصل بالضبط عشية انعقاد هذا المؤتمر ، فيبدو لنا ان الادارة الامريكية تتوقع ، أو على الاقل هذا ما نعتقد ، ان نعلن للعالم من هذا المنبر موقفنا من الولايات المتحدة .

والذي استطيع ان اقله الان هو ان رسالة الرئيس لا تعطي أساسا لتعديل تقييم الحالة الدولية على النحو الذي ورد في التقرير قبل تسليم الرد . فالرسالة تقول ان

القضاء على الاسلحة النووية هو الهدف الذي ينبغي لجميع الدول النووية أن تسعى اليه . وفي هذه الرسالة ، يتفق الرئيس بصورة عامة مع بعض المقترحات والنوايا السوفياتية فيما يتصل بمسائل نزع السلاح والامن . وبعبارة أخرى ، يبدو أن الرد يحتوي على بعض الآراء والمواقف المطمئنة .

إلا أن هذه التصريحات الايجابية تحفها هالة من التحفظات المختلفة و " الروابط " و " الشروط " التي تؤدي في الحقيقة الى عرقلة حل المشاكل الجذرية لنزع السلاح . فتخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية مشروط بموافقتنا على برنامج "حرب النجوم" وتخفيضات في الاسلحة التقليدية السوفياتية ، من جانب واحد بالمناسبة . كما ترتبط بهذا الأمر مشاكل النزاعات الاقليمية والعلاقات الثنائية . أما ازالة الاسلحة النووية الموجودة في اوروبا فتعرقلها اشارات الى الموقف الذي اتخذته المملكة المتحدة وفرنسا ، والمطالبه باضفاء دفاعاتنا في الجزء الشرقي من بلدنا مع المحافظة على القوات العسكرية للولايات المتحدة كما هي عليه . أما رفض ايقاف التجارب النووية فتبرره حجج مفادها ان الاسلحة النووية تستخدم ك "وسيلة ردع" . وهذا يتعارض بصورة مباشرة مع الهدف الذي تؤكد الرسالة وهو ضرورة القضاء على الاسلحة النووية . وان عدم رغبة الولايات المتحدة الامريكية ودواثرها الحاكمة في السير على طريق نزع السلاح النووي يتجلى بأوضح صورة في موقفها من التفجيرات النووية التي يطالب بانهاؤها العالم بأسره .

وباختصار ودون الخوض في التفاصيل ، يصعب ، في الرسالة التي تلقيناها ، اكتشاف أي استعداد جدي لدى حكومة الولايات المتحدة للشروع في معالجة المشاكل الرئيسية المرتبطة بالقضاء على الخطر النووي . ويبدو وكأن أهل واشنطن وغيرها ممن الأماكن قد اعتادوا ، بقدر ما يتعلق الأمر بهذه الناحية ، أن يعيشوا جنباً الى جنب مع الاسلحة النووية فيربطوها بخططهم في الميدان الدولي . بيد أنه سيتعين على الساسة الغربيون ، سواء ان ارادوا ذلك أم أبوا ، أن يجيبوا على السؤال التالي : هل هم مستعدون للتخلي عن الاسلحة النووية ؟

ووفقاً لتفاهم تم التوصل اليه في جنيف سيعقد اجتماع آخر مع رئيس الولايات المتحدة . والاهمية التي نعلقها على الاجتماع هي انه يجب ان يتمخض عن نتائج عملية في المجالات الرئيسية للحد من الاسلحة وتخفيض التسلح . وهناك على الاقل مسألتان يمكن التوصل الى تفاهم بشأنهما : وقف التجارب النووية وازالة القذائف الامريكية والسوفياتية المتوسطة المدى الموجودة في المنطقة الاوروبية . وان كان هناك استعداد

للسعي الى ايجاد اتفاق ، فعندئذ سوف تنحل مسألة زمان الاجتماع من تلقاء نفسها ، ومنقبل أي اقتراح في هذا الشأن . لكنه لا معنى لعقد محادثات فارغة . اننا لن نقف موقف المتفرج ان استعمال الحوار السوفياتي - الأمريكي ، الذي بدأ وانعقدت عليه بعض الامال التي لها ما يبررها في امكانية حدوث تحوّل نحو الافضل ، لمواصلة سباق التسلح والاستعدادات المادية للحرب . والاتحاد السوفياتي عاقد العزم على تحقيق آمال شعبي بلدينا وشعوب العالم بأسره الذين يتوقعون من قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اتخاذ خطوات عملية واجراءات محددة والتوصل الى اتفاقات ملمومة بشأن طريقة الحيلولة دون سباق التسلح . واننا مستعدون لهذا الامر .

وبطبيعة الحال ، نحن كأي بلد آخر ، نهتم اهتماما كبيرا بأمن حدودنا البرية والبحرية على السواء . وجيراننا كثيرون ومختلفون . وليست لدينا ادعاءات اقليمية تجاه أي منهم ، كما اننا لا نشكل تهديدا لأي منهم . لكن تجربتنا أظهرت مرارا وتكرارا أن هناك عددا قليلا من الأشخاص يتجاهلون المصالح الوطنية لبلدنا أو للبلدان المجاورة لنا ، فيسعون لكي تتوتر الحالة على حدود الاتحاد السوفياتي .

فمثلا ، حوّلت الثورة المضادة والامبريالية أفغانستان الى جرح دام ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يدعم الجهود التي يبذلها ذلك البلد دفاعا عن سيادته . وبودنا أن نسحب ، في المستقبل القريب جدا ، القوات السوفياتية المرابطة في أفغانستان بناء على طلب حكومتها . وفضلا عن ذلك ، اتفقنا مع الجانب الأفغاني على جدول زمني لإنسحاب هذه القوات تدريجيا فور التوصل الى تسوية سياسية تضمن وقفا فعليا للتدخل الاجنبي المسلح في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية وتضمن بصورة موثوق بها عدم استئناف هذا التدخل . ان من مصلحتنا الوطنية الحيوية ان يحافظ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دوما على علاقات حسنة وسلمية مع جميع جيرانه . وهذا هدف حيوي هام من أهداف سياستنا الخارجية .

ان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي يعتبر الاتجاه الاوروبي من الاتجاهات الهامة في نشاطه الدولي . فغرفة أوروبا التاريخية ومستقبلها يكمنان في التعاون السلمي فيما بين دول تلك القارة . ومن المهم ان نحافظ على المكاسب التي تحققت فعلا ، ونواصل في نفس الوقت المسيرة الى الامام ، منتقلين من المرحلة الاولى للانفراج الى مرحلة أكثر دواما ، ثم الى انفراج مكتمل النمو ، ثم الى بناء أمن موثوق به ، على اساس عملية هلسنكي ، والى تخفيض جذري في الاسلحة النووية والتقليدية .

وتزداد أهمية منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ففي تلك المنطقة الشاسعة هناك كثير من العقد المتشابكة التي تنطوي على تناقضات ، فضلا عن ان الحالة السياسية في بعض الاماكن غير مستقرة . ومن الضروري هنا القيام ، دون تأجيل ، بإيجاد الحلول والسبل الملائمة . ومن الجلي انه يتعين البدء في ذلك بتنسيق الجهود ثم توحيدها لصالح التوصل الى تسوية سياسية للمشاكل الاليمة حتى يتسنى ، على التوازي واستنادا الى هذا الاساس ، تخفيف حدة المواجهة العسكرية ، على الاقل ، في مختلف أنحاء آسيا وتحقيق استقرار الحالة هناك .

ومما يجعل هذا الامر أكثر الحاحا أن يؤر الخطر العسكري لم تخمد جذوتها في آسيا وفي القارات الأخرى . اننا نؤيد بدء مساع جماعية بحثا عن سبل للحيلولة دون تفجر حالات النزاع في الشرق الاوسط وامريكا الوسطى وجنوب افريقيا وفي جميع نقاط الاضطراب الموجودة على الكرة الأرضية . وهذا مطلب عاجل تقتضيه مصالح الامن عامة .

ان الازمات والمنازعات هي تربة خصبة ايضا للارهاب الدولي . فالحروب غير المعلنة ، وتصدير الثورة المضادة بجميع اشكالها ، والاغتيالات السياسية ، وأخذ الرهائن ، واختطاف الطائرات ، والهجوم بالقنابل في الشوارع والمطارات ومحطات السكة الحديدية على الوجه القبيح للارهاب ، الذي يحاول المحرضون عليه متره بقنـاع من الاختلاقات المشكوك فيها . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يرفض الارهاب من حيث المبدأ ، وهو مستعد للتعاون بشكل فعال مع الدول الأخرى من أجل استئصال شأفته . وسيقوم الاتحاد السوفياتي بحزم بحماية مواطنيه من أعمال العنف ، باذلاً قصارى جهده للدفاع عن حياتهم وشرفهم وكرامتهم .

وبالتطلع الى الوراء على مدى العام الماضي يرى المرء أن كل الشواهد تدل على ان الشروط الأساسية لتحسين الحالة الدولية قد بدأت تتشكل . لكن الشروط الأساسية لهذا التحول ليست هي التحول ذاته . فسباق التسلح لا يزال مستمرا ، ولا يزال خطر الحرب النووية ماثلا . بيد أن القوى الرجعية الدولية ليست مع ذلك قديرة على كل شيء . وقد أدى تطور العملية الثورية في العالم ونمو الحركات الجماهيرية الديمقراطية والمناوئة للحرب ، على نحو كبير ، الى توسيع وتعزيز الإمكانات الهائلة للسلام والحكمة وحسن النية . وهذا هو الشغل الكبير الموازن للسياسة العدوانية التي تتبعها الامبريالية .

لقد أصبح مصير السلم والتقدم الاجتماعي يرتبط الان ارتباطا أوثق من ذي قبل

بالطابع الدينامي للتنمية الاقتصادية والسياسية للنظام الاشتراكي العالمي . والحاجة الى هذه الدينامية يملئها الاهتمام برفاه الشعوب . ولكن العالم الاشتراكي يحتاج اليها ايضا لمواجهة خطر الحرب . واخيرا ، يكمن في هذا الدليل على الامكانات التي ينطوي عليها اسلوب الحياة الاشتراكي . اننا مراقبون من الاعداء والاعداء على سواء . كما اننا مراقبون من عالم الأمم النامية الضخم وغير المتجانس . فهو ينشد الخيار السليم والسبيل الواجب اتخاذه . ويعتمد هذا الخيار الى حد كبير على ما تحققه الاشتراكية من نجاح ، وعلى مصداقية ما تقدمه من اجابات لتحديات العصر .

اننا على يقين من ان الاشتراكية قادرة على حل أصعب المشاكل التي تواجهها . ومن الامور ذات الاهمية الحيوية لتحقيق ذلك ، التفاعل القوي المتزايد الذي لا يقتصر أشره على مجرد زيادة امكاناتنا وإنما يعمل على مضاعفتها ، ويشكل حافزا للنهوض المشترك . وينعكس ذلك ايضا في الوثائق المشتركة التي تصدر عن بلدان المجتمع الاشتراكي .

ولا يزال التفاعل بين الاحزاب الشيوعية الحاكمة يشكل جوهر وروح التعاون السياسي بين هذه البلدان . وخلال العام الماضي ، لم يكن هناك عمليا أي بلد شقيق لم نلتق بقادته ونعقد معهم محادثات تفصيلية . كما ان اشكال هذا التعاون ذاتها يجري استكمالها . ويجري اضعاف الطابع المؤسسي على أحد العناصر الجديدة وربما الرئيسية ، وهو العنصر المتمثل في اجتماعات العمل المتعددة الاطراف لقادة البلدان الشقيقة . ان هذه الاجتماعات تتيح اجراء مشاورات فورية وودية بشأن نطاق كامل من مشاكل البناء الاشتراكي وبشأن جوانبه الداخلية والخارجية .

وفي ظل الحالة الدولية الصعبة ، كان لتمديد معاهدة وارسو بقرار اجماعي للموقعين عليها أهمية كبيرة . ويمكن القول بأن هذه المعاهدة قد ولدت من جديد ، ويتعذر اليوم بدونها تصوّر السياسة العالمية ككل . ولنأخذ على سبيل المثال مؤتمر صوفيا للجنة الاستشارية السياسية للمعاهدة . لقد كان هذا المؤتمر بمثابة تمهيد لحوار جنيف .

وفي المجال الاقتصادي هناك حاليا البرنامج الشامل للتقدم العلمي والتكنولوجي . وتكمن أهمية هذا البرنامج في تحول بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الى انتهاز سياسة منسقة في ميدان العلم والتكنولوجيا . ويلزم ايضا ، في رأينا ، اجراء تفييرات في الاعمال التي يظلع بها مقر التكامل الاشتراكي - أي مجلس التعاضد

الاقتصادي . ولكن الامر الرئيسي في تنفيذ هذا البرنامج هو انه ينبغي ان يكون هناك قدر أقل من البيروقراطية الادارية ومن اللجان والهيئات بجميع اشكالها ، وأن يولى اهتمام أكبر للحوافز الاقتصادية والمبادرات والهمة الاشتراكية ، وأن تجتذب الى هذه العملية المجموعات العمالية . وسيمثل ذلك حقا النهج الحزبي الملتزم ازاء هذه المهمة غير العادية .

ان الحيوية والكفاءة والمبادرة هي جميعها الصفات الكفيلة بتحقيق متطلبات العصر ، وسوف نسعى الى نشرها في جميع انحاء شبكة العلاقات القائمة بين الاحزاب الشيوعية . ويعلّق الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي أهمية متزايدة على الاتصالات الحية والواسعة النطاق بين مواطني البلدان الاشتراكية ، وبين الاشخاص المنتمين الى مهن مختلفة وأجيال مختلفة . فهذا يشكل مصدرا للإثراء الفكري المتبادل ، وقناة لتبادل الآراء والأفكار والخبرات في مجال البناء الاشتراكي . ومما له أهمية خاصة اليوم تحليل طابع أسلوب الحياة الاشتراكي وفهم العمليات اللازمة لتحقيق اكتمال الديمقراطية وأساليب الادارة والسياسة المتعلقة بشؤون الموظفين استنادا الى ما تحقق من تنمية في بلدان عديدة لا في بلد واحد . ويشكل اتخاذ موقف يقوم على المراعاة والاحترام المتبادلين لخبرات الآخرين واستخدام هذه الخبرات عمليا أحد الامكانات الهائلة للعالم الاشتراكي .

ومن ناحية عامة فان إحدى مزايا الاشتراكية هي قدرتها على التعلم : تعلم كيفية حل المشكلات التي تطرحها الحياة ، وتعلم كيفية استباق حالات الأزمات التي يحاول خصومنا الطبقيون خلقها واستغلالها ، وتعلم مواجهة محاولات تقسيم العالم الاشتراكي وإثارة البلدان بعضها ضد البعض الآخر ، وتعلم منع التضارب بين مصالح البلدان الاشتراكية المختلفة والمواءمة بينها من خلال الجهد المتبادل وإيجاد الحلول المقبولة على نحو متبادل حتى لأكثر المشكلات تعقيدا .

ويبدو لنا انه يجدر بنا ان نلقي نظرة متأنية على العلاقات في العالم الاشتراكي ككل - اننا لا نرى ان هذا المجتمع قد تفعله أية حواجز عن البلدان الاشتراكية الأخرى ، ويدعو الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي الى اقامة علاقات أمينة وصريحة مع جميع الاحزاب الشيوعية وجميع بلدان العالم الاشتراكي كما يدعو الى قيام تبادل آراء رفاقي فيما بينها . ونحن نسعى في المقام الاول لرؤية ما يوحد العالم الاشتراكي . ولهذا السبب يفرح الشيوعيون السوفيات بكل خطوة تتخذ نحو اقامة علاقات أوثق بين جميع الدول الاشتراكية وبكل تقدم ايجابي في هذه العلاقات .

ويمكن للمرء أن يقول بارتياح أنه قد حدث بعض التحسن في علاقات الاتحاد السوفياتي بجارته العظيمة ، الصين الاشتراكية . أما الاختلافات في المواقف وخاصة بشأن عدد من المشكلات الدولية ، فهي لاتزال قائمة . ولكننا نلاحظ شيئاً آخر أيضاً ، هو أنه يمكننا ، في كثير من الاحيان ، أن نعمل سوياً وان نتعاون على قدم المساواة وعلى اساس مبدئي دون الحاق ضرر بالبلدان الأخرى .

وليست هناك حاجة لتفسير أهمية ذلك . إذ كان الشيوعيون الصينيون يرون في انتصار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وقوى التقدم في الحرب العالمية الثانية تمهيداً لانتصار الثورة الشعبية في الصين وساعد قيام الصين الشعبية ، بدوره ، على تعزيز مركز الاشتراكية في العالم واحباط كثير من مخططات وأعمال الامبريالية في سنوات ما بعد الحرب الصعبة ، وعند التفكير في المستقبل ، يمكن القول بأن امكانيات التعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين هائلة . وهذا صحيح لان هذا التعاون يتفق مع مصالح كلا البلدين ، ولان أعز ما يرمي اليه شعبانا وهو الاشتراكية والسلام - غير قابل للتجزئة .

ان الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي هو جزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية العالمية . ونحن الشيوعيين السوفيات ندرك جيداً ان أي تقدم نحززه في بناء الاشتراكية هي تقدم للحركة بأكملها . ولهذا السبب يرى الحزب الشيوعي السوفياتي ان من بين واجباته الرئيسية تأمين التقدم الناجح لبلدنا على الدرب الذي اختطته وسارت عليه ثورة تشرين الاول/اكتوبر .

لاتزال الحركة الشيوعية في الجزء غير الاشتراكي من العالم الهدف الرئيسي للفظ والمضايقة السياسيين من جانب الدوائر البرجوازية والرجعية . وتتعرض جميع الاحزاب الصديقة لوابل من الدعاية المناهضة للشيوعية التي لا تتورع عن استعمال أحقر السبل والوسائل . ويعمل كثير من الاحزاب في ظل السرية وفي ظروف حافلة باضطهاد وقمع لا هوادة فيهما . ولا يمكن للشيوعيين ان يخطو خطوة واحدة دون نضال وشجاعة شخصية . وسمحوا لي أيها الرفاق نيابة عن المؤتمر السابع والعشرين وبامم الشيوعيين السوفيات ان أعبر عن خالص إعجابنا بالكفاح المخلص الذي يخوضه رفاقنا ، وعن تضامننا الأخوي القوي معهم .

لقد واجهت الحركة الشيوعية في السنوات الأخيرة العديد من الحقائق والمهام والمشاكل الجديدة . وتشير جميع المؤشرات الى أنها قد دخلت مرحلة نوعية جديدة ، من

.. / ..

التطور وتعرض الظروف الدولية التي يعمل في ظلها الشيوعيون لتغيير سريع وعميق ، وتحديث اعادة تشكيل واسعة في النمط الاجتماعي للمجتمع البرجوازي بما في ذلك تكوين الطبقة العاملة . والمشكلات التي يواجهها اصدقائنا في الدول حديثة الاستقلال ليست بسيطة ، وتخلف الثورة العلمية والتكنولوجية آثارا متناقضة على الاوضاع المادية للعمال في العالم غير الاشتراكي وعلى وعيهم ، وكل ذلك يتطلب قدرة كبيرة على اعمال الفكر ، ويستلزم اتباع نهج خلاق وجريء ازاء الحقائق الجديدة يستند الى التعاليم الخالدة لماركس وانجلز ولينين . والحزب الشيوعي السوفياتي يعرف ذلك جيدا من تجربته الخاصة . ويشكل التنوع الواسع للحركة الشيوعية والمهام التي تواجهها واقعا أيضا . ويؤدي ذلك الى عدم الاتفاق والى اختلافات في بعض الحالات . ان الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي لا يهول من حقيقة عدم وجود اجماع كامل بين الاحزاب الشيوعية في كل الاوقات وبشأن كل المسائل . ومن البديهي انه لا يمكن ان يكون هناك تطابق في الآراء بشأن جميع القضايا بلا استثناء . فالحركة الشيوعية قد ظهرت الى الوجود عندما دخلت الطبقة العاملة المسرح الدولي كقوة سياسية قوية ومستقلة ، كما ان الاحزاب التي تشكلها تنمو على تراب وطني وتعمل لهدف نهائي مشترك وهو السلم والاشتراكية وهذا هو على وجه التحديد ، العامل الرئيسي الحاسم الذي يوحد بينها .

اننا لا نرى التنوع في حركتنا مرادفا لإنعدام الوحدة كما ان الوحدة لا تعني التماثل أو الهرمية أو التدخل من جانب بعض الاحزاب في شؤون الاحزاب الاخرى أو محاولة أي من الاحزاب احتكار الحقيقة . ويمكن للحركة الشيوعية بل ينبغي لها ان تكون قوية بفضل تضامنها الطبقي وبفضل التعاون على قدم المساواة بين جميع الاحزاب الشقيقة في الكفاح لبلوغ الاهداف المشتركة ، هذه هي الكيفية التي يفهم بها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الوحدة ويعتزم ان يبذل ما في وسعه لتعزيزها .

ان الاتجاه نحو تعزيز امكانيات السلم والحكمة والنية الحسنة هو اتجاه ثابت ولا رجعة فيه من حيث المبدأ . وتقف من ورائه تطلعات الشعوب والامم الى العيش في جو من الوثام والتعاون . إلا أنه يتعين على المرء أن ينظر الى الامور بواقعية : فتوازن القوى في الكفاح ضد الحرب يتشكل في مجرى المواجهة الديناميكية الحادة بين التقدم والرجعية . وأحد العوامل الثابتة هو تضامن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، مع قوى التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي وسياستنا التي تستهدف التعاون الوثيق مع البلدان ذات التوجه الاشتراكي والاحزاب الديمقراطية الثورية وحركة عدم الانحياز . والشعب السوفياتي مستعد للاستمرار في تعزيز الروابط مع الحركات والمنظمات غير الشيوعية بما في ذلك المنظمات الدينية المعارضة للحرب .

.../...

وهذه أيضا هي الزاوية التي ينظر منها الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي لعلاقاته مع الحركة الاشتراكية الديمقراطية . وبطبيعة الحال ، فان الاختلافات الايدولوجية بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين هي اختلافات عميقة ، وان تجاربهم وانجازاتهم غير متشابهة وغير متماثلة . إلا أن النظرة غير المتحيزة التي مواقف وآراء كل من الفريقين ستكون مفيدة بلا جدال سواء بالنسبة للشيوعيين أو الاشتراكيين الديمقراطيين ، وهي مفيدة فوق ذلك ، في تعزيز الكفاح من اجل السلم والامن الدولي .

اننا نعيش في عالم مليء بالحقائق ونبني سياستنا الدولية على أساس مواكبة الملامح الخاصة التي تتميز بها المرحلة الراهنة من التطور الدولي . وقد قادنا تحليلنا الخلاق لهذه المرحلة ورؤيتنا للآفاق الى استنتاج مهم للغاية ، فمن المهم ، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، إيجاد السبل لقيام تعاون أوثق ومشمر أكثر مع الحكومات والحزاب والمنظمات والحركات الجماهيرية التي تهتم فعلا بمصير السلم على الأرض ومع جميع الشعوب من أجل بناء نظام شامل للامن الدولي .

إن المبادئ الأساسية لهذا النظام تتمثل فيما يلي :

١ - في المجال العسكري

- نبذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للحرب ، النووية والتقليدية على السواء ، ضد بعضها البعض أو ضد بلدان ثالثة ؛
- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ووقف جميع تجارب الأسلحة النووية والقضاء على هذه الأسلحة قضاءً تاماً ، وفرض حظر على الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، ونبذ تطوير الوسائل الأخرى للإبادة الجماعية ؛
- تخفيض مستويات القدرات العسكرية للبلدان تحت رقابة صارمة ، بغية الوصول بها الى حدود الكفاية المعقولة ؛
- حلّ الاخلاف العسكرية ، وكمرحلة نحو الوصول الى هذا الهدف ، التخلي عن توسيعها وعن تشكيل أحلاف جديدة ؛
- تخفيض الميزانيات العسكرية تخفيضاً متوازناً ومتناسباً .

.../...

٢ - في المجال السياسي

- الاحترام غير المشروط للممارسة الدولية للحق السيادي لكل شعب فسي اختيار سبل وأشكال تنميته ؛
- تسوية الازمات الدولية والنزاعات الاقليمية تسوية سياسية عادلة ؛
- تطوير مجموعة من التدابير التي تهدف الى بناء الثقة بين الدول ، ووضع ضمانات فعالة ضد الهجوم من الخارج وضمان حرمة حدودها ؛
- تطوير طرق فعالة للحيلولة دون الارهاب الدولي ، بما في ذلك الطرق التي تكفل أمن الاتصالات البرية والجوية والبحرية .

٣ - في المجال الاقتصادي

- استبعاد جميع أشكال التمييز من الممارسات الدولية ؛ ونبذ سياسة فرض الحصار الاقتصادي والجزاءات الاقتصادية اذا لم تكن التوصيات الصادرة عن المجتمع العالمي تنص على ذلك ؛
- السعي المشترك نحو التوصل الى وسائل لتسوية مشكلة الديون تسوية عادلة ؛
- إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يضمن الامن الاقتصادي المتكافئ لجميع البلدان ؛
- تطوير مبادئ لاستغلال جزء من الاموال المفرج عنها نتيجة لتخفيض الميزانيات العسكرية لصالح المجتمع العالمي ، ولصالح الدول النامية في المقام الاول ؛
- تجميع الجهود من أجل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وحلّ المشاكل العالمية التي يعتمد عليها مصير الحضارة .

.../...

٤ - في المجال الانساني

- التعاون في نشر أفكار السلم ، ونزع السلاح ، والامن الدولي ؛ زيادة تدفق المعلومات الموضوعية العامة وزيادة الفرص المتاحة للشعوب لكي يعرف كل منها أسلوب حياة الآخرين ؛ وتعزيز روح التفهم المتبادل والثام في العلاقات التي تربط بينها ؛

- القضاء على مفاهيم إبادة الاجناس ، والغسل العنصري ، والدعوة الى الغاشية ، وأي شكل آخر من أشكال التفرد العنصري أو القومي أو الديني ، وأيضا التمييز ضد الاشخاص على هذا الاساس ؛

- التوسع ، مع احترام قوانين كل بلد ، في التعاون الدولي في أعمال الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق الانسان التي يتمتع بها الفرد ؛

- حلّ المشاكل المتصلة بجمع شمل الاسر والزواج بروح انسانية ايجابية ، وتعزيز الصلات بين الشعوب والمنظمات ؛

- تعزيز أشكال التعاون في مجالات الثقافة والفن والعلم والتعليم والطب والسعي نحو إيجاد أشكال جديدة لهذا التعاون .

وتنشأ هذه المبادئ كنتيجة منطقية لاحكام برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . كما أنها تتمشى تماما مع مبادراتنا العملية في مجال السياسة الخارجية . واسترشادا بهذه المبادئ ، يمكن أن نجعل التعايش السلمي أسى مبدأ في العلاقات بين الدول . وفي رأينا ، يمكن أن تصبح هذه المبادئ نقطة انطلاق ونوعا من المبادئ التوجيهية لإجراء حوار مباشر ومنهجي بين زعماء بلدان المجتمع العالمي سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الاطراف .

ولما كان الامر يتعلق بمصير السلم ، فان هناك أهمية خاصة لقيام مثل هذا الحوار فيما بين الاعضاء الدائمين لمجلس الامن ، أي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . إذ أنها تتحمل العبء الرئيسي من المسؤولية عن مصير البشرية . وأؤكد ان هذا ليس امتيازاً ولا يمثل أساساً للمطالبة ب "الزعامة" في الشؤون العالمية ، بل هو مسؤولية لا يحق لاحد أن يتناساها . إذن لماذا لا يجتمع زعماء تلك الدول حول مائدة مستديرة ويناقشوا ما يمكن عمله لتعزيز السلم وما ينبغي القيام به ؟

.../...

ومن وجهة نظرنا ، ينبغي أيضا للالية القائمة بأسرها لمحادثات الحد من الاسلحة أن تبدأ العمل كي تحقق أقصى قدر من الانتاجية . وهل يمكن لاحد حقا أن "يتعوّد" على أن هذه المحادثات ظلت تجرى لسنوات في مسار متواز مع تعزيز الاسلحة الذي يجرى في نفس الوقت ؟

إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يولي اهتماما كبيرا في المحافل الدولية وكذلك في إطار عملية هلسنكي ، لمشاكل الاقتصاد العالمي وآفاقه ، والترابط بين نزع السلاح والتنمية ، وتوسيع التعاون التجاري والعلمي والتكنولوجي . ونعتقد انه سيكون من المهم في المستقبل عقد مؤتمر عالمي معني بمشاكل الامن الاقتصادي يمكن أن تُناقش فيه ككل ، جميع الاشياء التي تشكل كاهل العلاقات الاقتصادية العالمي .

ونحن على استعداد لان ننظر بجدية في أي اقتراح آخر يرمي الى السير في هذا الاتجاه .

ومن الامور الحيوية السعي لبلوغ النجاح في الكفاح من أجل منع الحسب . إن هذا سيكون انتصارا تاريخيا للبشرية بأسرها ولكل شخص على ظهر الارض . ويرى الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في المشاركة النشطة في هذا الكفاح جوهر استراتيجيته في مجال السياسة الخارجية .
